

التاريخ من خلال كتب الفقه

الأستاذ نجم الدين الهنتاتي

لقد سبقنا في تأكيد أهمية كتب الفقه كمصادر لاستنباط مادة تاريخية عدد من الباحثين نذكر منهم سلفادور فيلا، ولوبث أورتيت، ور. برنشفيك منذ الثلاثينات من القرن العشرين، وجاك بارك سنة 1940، وكلود كهين سنة 1955، وبادرو شالماتا وسعد غراب سنة 1984، ومحمد مزين سنة 1989، ودفيد بوارز سنة 1990، ومحمد مختار ولد السعد سنة 1996، وبيار قيشار سنة 1999.

لذا سنقتصر هنا على التعريف بتجارب هؤلاء في هذا المضمار مع التعرّيج على تجربتنا الخاصة في ذلك.

التاريخ عند المسلمين

لم تظهر عبارة تاريخ في الأدب الجاهلي، كما أنها لم تذكر في القرآن الكريم⁽¹⁾. ولئن اكتفى عبد العزيز الدوري بالقول إن علم التاريخ

(1) روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت، 1983، ط. 2، ص 23، كما ذكر روزنتال أن تلك العبارة لم ترد في الأحاديث النبوية، وهو أمر قابل للنقاش بما أن البخاري ذكرها في صحيحه (انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، مكتبة بريل، 1936، ج 1، ص 52، مادة أرخ).

ظهر عند العرب في صدر الإسلام⁽²⁾، فإن ف. روزنتال ذهب إلى أن كل الظواهر تدل على أن كلمة تاريخ استعملت لأول مرة في الآداب العربية مع أخبار إدخال التقويم الهجري، ثم اكتسبت تلك الكلمة معنى «الكتب التاريخية»، ثم معنى «تاريخ» بالدلالة التي نقصدها أي *histoire*⁽³⁾. وللتعبير عن التاريخ استعمل المسلمون أيضا كلمة إخبار، ويبدو أن هذه الكلمة كانت في الأول أكثر شيوعا من تاريخ، وهي تعني «إخبار عن حوادث بارزة» وعن الحوادث ذاتها⁽⁴⁾.

ربط ف. روزنتال وعبد العزيز الدوري عناية المسلمين بالتاريخ بمعطيات دينية. فقد توفرت في القرآن الكريم مادة تاريخية وقصص تاريخي جعلت مفسري القرآن يبحثون عن معلومات تاريخية لتفسير ما جاء فيه⁽⁵⁾. كما نشطت أفكار الرسول (صلى الله عليه وسلم) التاريخية دراسة التاريخ⁽⁶⁾. دفعت أيضا مكانته بين الناس ومكانة أصحابه إلى كتابة تاريخهم، وبالتالي ظهور أدب المغازي والسير. ويبدو أن محمد بن إسحاق (ت. 769/152) كان من الأوائل الذين ألفوا في هذا المضمار، وقد وصلنا جزء من كتابه الذي هذبه عبد الملك بن هشام في سيرته⁽⁷⁾. اعتنى المسلمون كذلك بالتاريخ نتيجة لاهتمامهم بالنسب والمفاخرات، ونتيجة للاختلافات المذهبية والعقدية التي ظهرت بينهم.

(2) عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، بيروت، دار المشرق، 1993، ط. 2، ص 13.

(3) روزنتال، فرانز، نفس المرجع، ص 23-24.

(4) روزنتال، فرانز، نفس المرجع، ص 19-20.

(5) روزنتال، فرانز، نفس المرجع، ص 41، عبد العزيز الدوري، نفس المرجع، ص 18.

(6) روزنتال، فرانز، نفس المرجع، ص 38.

(7) سبق ابن إسحاق بعض الصحابة والتابعين في هذا المضمار، إلا أن كتبهم لم تصلنا. وقد أمكن التعرف على البعض من عناوين تلك الكتب بصفة أساسية بفضل ابن النديم (ت. 988/378) في كتابه الفهرست. وانظر فؤاد سيزكين، تاريخ التراث العربي، ترجمة محمود فهمي حجازي، مراجعة عرفة مصطفى، 1983/1403، ج 2، المقدمة، ص 3 - 25.

غلبت الطريقة الحولية على التاريخ لدى المسلمين⁽⁸⁾، كما غلب على تسلسلها التأريخ للملوك ورجال السياسة. على أن الحاجة إلى تعريفات عامة للتاريخ وعلم التاريخ لم تظهر لدى المسلمين إلا في القرنين VIII هـ / XIV م و IX هـ / XV م. فقد عرّف محيي الدين الكافيجي (ت. 1474/879) التاريخ بأنه «علم يبحث عن المكان وأحواله وعن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك وتوقيته». أما محمد بن عبد الرحمان السخاوي (ت. 1497/902) فقد ذكر أن «موضوع التاريخ الإنسان والزمان ومسائله أحوالهما المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان وفي الزمان». وهي تعريفات، كما لاحظ ف. روزنتال، «لا تكشف عن بصيرة فلسفية عميقة»⁽⁹⁾. ساق أيضا ف. روزنتال في إطار تلك التعريفات مفهوم التاريخ في نظر ابن خلدون مكتفيا في ذلك بما ورد في الجزء الأول من تعريفه له. فقد نسب إليه القول إن «التاريخ إخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول»، في حين أن هذا التعريف في نظر ابن خلدون لا يتجاوز ظاهر التاريخ، بما أن للتاريخ باطنا أيضا⁽¹⁰⁾.

على أنه يبدو أن أهم وظائف التاريخ تتمثل في إظهار «الإنسانية على حقيقتها»⁽¹¹⁾. وإلى هذا الهدف نطمح من خلال اهتمامنا بعلم التاريخ. وفي هذا الإطار أتى تركيزنا على كتب المسائل وكتب النوازل كمصادر تاريخية.

تجربة من سبقنا من الباحثين مع كتب الفقه :

تشكو الحضارة العربية الإسلامية نقصا كبيرا فيما يتعلق بوثائق الأرشيف، مثلا لم يصلنا من الأرشيف الحكومي الحفصي شيء

(8) يعتبر الطبري (ت. 922/310) أول مؤلف مسلم دون التاريخ على ترتيب السنين وبقي لنا كتابه (فرانز روزنتال، نفس المرجع، ص 102).

(9) روزنتال، فرانز، نفس المرجع، ص 26 - 27.

(10) ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 1983، ص 13، 17.

(11) روزنتال، فرانز، نفس المرجع (انظر مقدمة المحقق).

بما أنه تعرض للإبادة أيام الصراع العثماني - الأسباني خلال القرن
XVI م⁽¹²⁾.

حتمت هذه الثغرة على المؤرخين الاعتماد على كتب التاريخ الكلاسيكية
المباشرة، ومن أكبر عيوب هذا الصنف من المصادر أنها تقدم أخبارا سياسية
جافة لا تسمح للمؤرخ بأن يغوص في أعماق الواقع الاقتصادي -
الاجتماعي. نضيف إلى هذا أن نسبة هامة من هذه المصادر قد تم
استغلالها.

ويعتبر كلود كيهين من الأوائل الذين نادوا بوجوب إعطاء أهمية خاصة
للتاريخ الاقتصادي - الاجتماعي عند دراسة العالم الإسلامي. ولبلوغ ذلك،
رأى وجوب الاعتماد بالأساس على كتب الفقه لاسيما كتب النوازل.

ويدخل هذا الصنف من المصادر في إطار ما يسمى المصادر «غير
الإرادية» أو المصادر غير المباشرة. بعبارة أخرى، فهو لم يكتب بنية
التأريخ، بل كتب للتعريف بأحكام الشريعة، لهذا السبب أتت أخباره عفوية.
ويبدو أن ف. روزنتال لم يتفطن لأهمية ذلك الصنف من المصادر إذ يبدو
أنه اقتصر في دراسته لعلم التاريخ لدى المسلمين على المصادر التي كتبت
خصيصا للتاريخ⁽¹³⁾.

على أن عبارة كتب الفقه تتميز بشموليتها، إذ يوجد في إطار تلك
الكتب أصناف من المؤلفات التي تختلف قيمتها بالنسبة إلى المؤرخ باختلاف
مضمونها. لهذا السبب عرفت مواقف الباحثين من تلك الأصناف من
المؤلفات نوعا من التباين.

يمكن تصنيف كتب الفقه إلى مجموعتين رئيسيتين :

(12) انظر أيضا : Brunschvig, La Berbérie orientale sous les Hafsides, Paris, 1940, T.I, p. XXV
Jean Sauvaget, Introduction à l'histoire de l'Orient musulman, Paris, 1961, p. 46.

(13) هذا لم يمنع اهتمامه بكتب التراجم والأنساب والجغرافيا وغيرها كمصادر تاريخية.

- كتب الأصول الفقهية

- كتب الفروع المتعلقة بكيفية تطبيق التشريع في مجال المعاملات والقانون الجنائي والإدارة والعبادات.

صنّف محمد حسن كتب الفروع إلى أنواع⁽¹⁴⁾، نذكر منها :

- كتب الأحكام : تضمّت ملخصات مجردة للأحكام التي استعملها القضاة في عملهم، مثل منتخب الأحكام لابن أبي زمنين.

- كتب الوثائق أو علم الشروط مثل كتاب الوثائق والسجلات لمحمد ابن أحمد الأموي المعروف بابن العطار (ت. 1008/399)، وكتاب الفائق في معرفة الأحكام والوثائق لابن راشد القفصي (ت. 1336/736).

- المختصرات والشروح

- كتب النوازل والفتاوى⁽¹⁵⁾، وإلى هذا الصنف تنتمي أجوبة محمد ابن سحنون، والمعيار المعرب للونشريسي، وجامع الأحكام للبرزلي.

- كتب الحسبة والسكة والأموال، من أقدمها نذكر كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر (ت. 901/289).

وإلى هذه الأصناف يمكن أن نضيف كتب المسائل الفقهية، التي تحتوي مسائل نظرية، نذكر منها خاصة مدونة الإمام سحنون بن سعيد⁽¹⁶⁾، والعتبية التي علق عليها ابن رشد في كتابه البيان والتحصيل، والنوادر

(14) محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، تونس، 1999، ج 1، ص 20 - 21.

(15) نشير إلى أن المشاركة يستعملون خاصة عبارة فتاوى بينما يستعمل المغاربة خاصة عبارة نوازل (الزركلي، الأعلام، بيروت، 1986، ج 7، ص 172، مادة البرزلي).

(16) يرى عبد المجيد تركي أن «المدونة هي من كتب المسائل الفقهية، (مالك بين أدب المسائل الفقهية ورواية الحديث»، ضمن محاضرات ملتقى القيروان مركز علمي مالكي بين الشرق والمغرب أيام 15-17 أفريل 1994، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، 1995، ص 65-66).

والزيادات لابن زيد القيرواني. على أن هاتين الموسوعتين الفقهييتين الأخيرتين تجمعان في الحقيقة بين المسائل الفقهية والنوازل⁽¹⁷⁾.

فالمتمعن لمختلف آراء جل الباحثين في أهمية كتب الفقه لاستنباط أخبار تاريخية، يلاحظ تركيز هؤلاء على صنف واحد من تلك الكتب نعني كتب الفتاوى والنوازل. فهذا يوسف شاخت يقول إن كتب الفتاوى «تكتسي أهمية تاريخية بالغة لأنها تعرفنا بالمسائل المطروحة في الواقع المعاش، في مكان معين وفي زمن معين»⁽¹⁸⁾. وهو رأي نادى به أيضا عبد الله العروي ومحمد عابد الجابري ودفيد بوارز⁽¹⁹⁾ ومحمود علي مكي ومحمد فتحة ومحمد حجي. على أن هذا الأخير ميز بين كتب الفتاوى بما فيها المعيار، وكتب المسائل الفقهية. فالأولى تحتوي مسائل واقعية والثانية تحتوي «افتراضات نظرية طالما شغبت الفقه وضخمته وعقدته»⁽²⁰⁾. وبعبارة أخرى، يرى محمد حجي أن كتب المسائل الفقهية من صنف المدونة وغيرها ليست صالحة لاستقاء أخبار تاريخية، وهو أمر لا نشاطه فيه.

يبدو أن محمد الطالباني كان من المنفردين بالتنبيه إلى مدى أهمية مسائل المدونة من الناحية التاريخية. فهو يقول: «إن المدونة وثيقة فريدة من نوعها... لم تستغل بعد بما فيه الكفاية لأن النص غير مريح بطبيعة الحال. وينتمي إلى ذلك النوع من النصوص التي لم يتعلم المؤرخون بعد بما فيه الكفاية طريقة التعامل معها». كما أضاف أن «سحنون وكل تلاميذه من

(17) وحول موقف بيار قيشار من تصنيف كتب الفقه، انظر

«Littérature jurisprudentielle et histoire de l'Espagne musulmane», dans Académie des inscriptions et belles lettres, avril-juin 1999, (p. 757-779), p. 759.

(18) Schacht, J., Introduction au droit musulman, trad. Paul Kempf et Abdel Magid Turki, Paris, 1983, p. 66.

(19) نبه ديفيد بوارز إلى أن ذلك الصنف من الكتب يعرفنا بالتاريخ الاجتماعي لا سيما تاريخ الفينيات المتواضعة، انظر David Powers, «Fatwas as sources for legal and social history», dans al-Qantara, vol. XI, fasc. 2, 1990 (p. 295-341), p. 295-297.

(20) الونشريسي، المعيار المعرب، أشرف على تخريجه محمد حجي، بيروت دار الغرب الإسلامي، 1981، انظر مقدمة المشرف على تخريج المعيار، ص ز.

بعده قد نهلوا من المدونة لحل نزاعات واقعية وغير مختلقة البتة ويرتكب المؤرخ خطأ كبيرا بازدرائه إياها»⁽²¹⁾.

وتصديقا لقوله نبادر بالملاحظة أننا استعملنا هذا المصدر في جل بحوثنا، وقد أمكن لنا أن نستخلص منه أخبارا طريفة تخص فترة «مظلمة» في تاريخ إفريقية نعني بالأساس فترة الولاة والفترة الأولى من العهد الأغلبي.

واستنباط الأخبار التاريخية من كتب الفقه يحتاج إلى مستويات ثلاثة من الحفريات، وهي «القراءة الفقهية للمسألة ... ودارسة تاريخيتها أي تحديد الزمان والمكان والأعلام كي نصل إلى المستوى الثالث وهو المادة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»⁽²²⁾. تنطبق هذه المستويات من القراءة بصفة أساسية على كتب النوازل وبصفة أقل على كتب المسائل الفقهية.

فقد ظهرت المدونة - التي تعتمد على أدب المسائل - في فترة تاريخية معينة⁽²³⁾. والسائل فيها معروف نعني سحنونا وكذلك المجيب

(21) Talbi, M., «Droit et économie en Ifriqiya au III e/IX e siècle» dans Etudes d'histoire ifriqiyenne, Tunis, 1982, (p. 185-229), p. 216-217.

(22) محمد حسن، «ملاحم من الريف المغربي من خلال كتب النوازل»، الكراسات التونسية، عدد 131 - 132 مجلد 33، الثلاثة أشهر الأولى والثانية، 1985، (ص 5 - 34)، ص 8.

(23) بدأ سحنون في تصحيح المدونة على ابن القاسم حوالي سنة 186، ثم عاد إلى إفريقية حيث أعاد تحريرها. نقول هذا دون اعتبار لمقولات ن. كالدور. فقد ذكر هذا الباحث أن النص النهائي لموطأ مالك رواية يحيى الليثي ظهر حوالي سنة 270 هـ. كما ذكر أنه من الصعب أن تكون المدونة قد بلغت شكلها الحالي قبل سنة 250 هـ أي عشر سنوات بعد وفاة سحنون. وبعبارة أخرى فالمدونة في شكلها الحالي سبقت الموطأ في الظهور وأن نصوصها مركبة ساهم في تأليفهما «طبقة من الفقهاء المحترفين، لا سيما المدونة (Calder, Norman, Studies in early muslim jurisprudence, New York Clarendon Press, 1993, p. 11, 17, 18, 19, 39-38). وبذلك يكون كالدور قد شذّ عما اتفق عليه كل الباحثين بما فيهم ي. شاخنت وإ. قولدزهر. ومهدفه من ذلك إنكار أصالة أمهات الفقه المالكي. وقد أحسن ميكلوش موراني الرد عليه. ولمزيد التوسع في هذه المسألة، انظر بحثنا «المذهب المالكي في الغرب الإسلامي إلى منتصف القرن 5 هـ / 11 م»، تحت الطبع للنشر.

نعني عبد الرحمان بن القاسم. لذلك نرى أن التعامل مع ذلك الصنف من المؤلفات لا يحتاج دائما إلى ذلك النوع من القراءة.

على أننا نؤكد أن استغلال كتب الفقه من قبل المؤرخين عرف تفاوتاً كبيراً. هناك من اكتفى بالتنبيه إلى أهمية هذه المصادر بصفاتها مورداً هاماً لاستنباط مادة تاريخية. وإلى هذا الصنف ينتمي خاصة محمد عابد الجابري وبيار قيسار، هذا الذي عبّر عن ندمه نتيجة عدم استعماله كتب النوازل في بحوثه الجامعية ⁽²⁴⁾. هناك من باشر العمل عليها إلا أن بحوثه في هذا الميدان ظلت محدودة مثل سعد غراب، وهناك من ذكر أنه التزم بترجمة وتحليل فتاوى معيار الونشريسي وأنه تفرغ لذلك، نعني هنا دفيد بوارز الذي يشتغل على تاريخ المغرب الأقصى ⁽²⁵⁾. هناك من جهة أخرى من استعمل تلك المصادر واكتفى في بعض مقالاته بترجمة بعض الفتاوى أو تلخيصها ونعني هنا فنسان لاقدردار ⁽²⁶⁾؛ وأخيراً هناك من اشتغل على هذا الصنف من المصادر وبرهن بنتائج أعماله على أهمية تلك المصادر نعني أساساً ر. برنشفيك وتلميذه م. ر. إدريس.

اهتم هذان الباحثان بتاريخ المغرب الوسيط، لا سيما تاريخ إفريقية، ثم تواصل البحث في هذا المجال على أيدي أبناء هذا الإقليم نعني بصفة أساسية عدداً من الباحثين التونسيين والمغاربة.

ولئن ظلت التجربة التونسية في تسخير كتب الفقه لاستنباط أخبار تاريخية محدودة، فإن تجربة المغاربة تميزت بالثراء والتنوع. ظهر ذلك

(24) Guichard, P., art. Cit, p. 768, 769.

(25) David Powers, art. Cit, p. 297-298.

(26) انظر مثلاً مقالته :

- «La haute judicature à l'époque almoravide en al-Andalus», dans al-Qantara, vol. VII, Fasc. 1-2, 1986, p. 135-227,

- «Droit des eaux et des installations hydrauliques au Maghreb et en Andalousie» ..., Cahiers de Tunisie, no. 145-146/147-148, 3e - 4e trimestres 1988, 1er et 2e trimestres 1989, p. 83-124.

سواء على مستوى تحقيق كتب الفقه ونشرها، أو على مستوى إنتاج بحوث جامعية تعتمد على محتواها. ومن آخر هذه البحوث نذكر كتاب محمد فتحة، «النوازل الفقهية والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9 هـ / 12 - 15)، المغرب، 1999.

ويعتبر الأستاذ محمد الطالبي رائدا في تونس عند التنبيه إلى أهمية كتب الفقه في الدراسات التاريخية. وللتدليل على ذلك، فقد نشر بعض المقالات اعتمد فيها على مصادر فقهية. وعنه تتلمذ خاصة محمد حسن الذي نشر مؤخرا أطروحته التي اعتمد فيها بصفة أساسية على كتب الفقه. وجه محمد حسن ومنيرة شابوطو البعض من طلبتهما إلى تحقيق بعض الأبواب من كتب الفقه لا سيما جامع الأحكام للبرزلي⁽²⁷⁾. وهو عمل كان سبقهما إليه كل من محمد الطالبي وسعد غراب.

عند هذا الحد تقريبا توقف نشاط تحقيق النصوص الفقهية في الجامعة التونسية، مع أن تلك النصوص المحققة مازالت في جُلها مرقونة بينما حقق المغاربة ونشروا الكثير من الموسوعات الفقهية، آخرها النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني⁽²⁸⁾.

تجربتنا الخاصة مع كتب الفقه :

لم نسهم من جانبنا بتحقيق نصوص فقهية، إلا أننا حاولنا في مقال تحقيق مدى صحة نسبة قطعتين مخطوطتين إلى الأسدية. توجد هاتان القطعتان بالمكتبة العتيقة بالقيروان تحت رقم 264-265، وتحملان عنوان «كتاب العتق والتدبير»، و«كتاب السرقة وقطع الطريق». فاعتمادا على المنهج المتبع في تأليف تلك القطعتين، أمكن لنا استبعاد نسبة كتاب العتق والتدبير

(27) حقق هذه الموسوعة الفقهية الحبيب الهيلة، ونشرتها دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002، 7 أجزاء.

(28) حققها جماعة من الأساتذة المغاربة ونشرتها دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، 15 جزءا.

إلى هذه الموسوعة، لأن الأسلوب فيه إنشائي في حين أنه حوارى في كتاب السرقة وقطع الطريق.

ورغم اتفاق هذا الكتاب في المنهج مع القطع المنسوبة إلى المختلطة ومع المدونة، وهو المنهج الحوارى، فقد ملنا إلى استبعاد صحة نسبة ذلك الكتاب إلى الأسدية⁽²⁹⁾.

وصلنا إلى هذه النتيجة، إذ أننا فحصنا تلك القطعة من ناحية المحتوى، فتبين لنا أنها تخص الفقه الحنفى، هذا إلى جانب أن سند الرواية فيها يعتمد على أعلام من الحنفية. كل هذا يعني أنه من الصعب الاقتصار على المنهج فحسب للتثبت من مدى صحة نسبتها⁽³⁰⁾.

وبالنسبة إلى تعاملنا مع كتب الفقه كمصادر تاريخية، حاولنا في مجموع بحثنا التي تعتمد عليها أن نعود إلى أمهات كتب الفقه، نعني كتب المسائل الفقهية، دون أن نقتصر على كتب الفتاوى المتأخرة فحسب.

فجّل الباحثين الذين سبقونا في هذا المجال، اعتمدوا بصفة أساسية إن لم نقل كلية على موسوعة الونشريسي وبصفة أقل على موسوعة البرزلى. لم يحاولوا مقارنة ما ورد فيها بما أتى في أمهات كتب الفقه

(29) حول العلاقة بين الأسدية والمختلطة والمدونة انظر القاضي عياض، تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقيق محمد الطالبي، تونس، 1968، ص 57-61، وانظر أيضا لنفس المؤلف التنبيهات المستنبطة على المدونة والمختلطة الذي علق عليه يوسف شاخت في مقاله «Sur quelques manuscrits de la bibliothèque de la mosquée d'al-Qarawiyn à Fès»، dans Etudes d'orientalisme dédiées à la mémoire de E. Lévi-Provençal, Paris Maisonneuve Et Larose, 1962, T.I, p. 281-282

انظر أيضا ميكولوش موراني Beitrag zur geschichte der hadith-und Rechtsge lehrsamkeit der malikiyya in NordAfrika bis zun 5 j. d. h., Wiesbaden : Harrassowitz, 1997, p. 22-27, 39-44, هذا نقلا عن جوتان بروكوب في «Literary genealogies from the mosque-library of Kairouan», dans Islamic law and Society, 6, 3, Brill, 1999, p. 399, note 13.

(30) انظر مقالنا «المنهج بين الأسدية والمختلطة والمدونة، محاضرة قدمناها في الندوة التي نظّمها مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان أيام 17-19 أفريل 1998، تحت الطبع للنشر.

المالكي، نعني موطأ الإمام مالك بن أنس بمختلف رواياته، والمدونة والعقبية، والنوادر والزيادات لابن أبي زيد.

فالانطلاق من تلك المصادر يمكننا من تتبع المسائل وبالتالي الظواهر من جذورها، بل إننا نعود أيضا إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وبذلك يمكن أن نضبط مظاهر تطور تلك الظواهر بأكثر دقة.

فقد اتفق جل الباحثين على أن الفقه المالكي لم يكن جامدا، بل إنه حي يساير مظاهر تطور الحياة لدى المسلمين. نبّه إلى هذا عبد المجيد تركي وكلود كهين⁽³¹⁾، كما بين ذلك م.ر. إدريس بصفة ملموسة من خلال مقاله حول الزواج. فقد استنتج أن «إجراءات الزواج خلال ستة قرون (من القرن III م / IX م إلى القرن IX م / XV م) من الزمن قد تطورت هنا وهناك، بل في عموم الغرب الإسلامي، وأن المجتمع المغربي في العصر الوسيط كان أقل جمودا وتجانسا مما يوصف به عادة»⁽³²⁾.

فكلما كان المصدر الفقهي معاصرا لفترة ما، كلما كانت أخباره أقرب إلى الواقع المعاش في تلك الفترة، حتى وإن كان محتواه يعتمد على مسائل فرضية مثل المدونة. فعندما يتوجه سحنون بسؤال إلى ابن القاسم، فهو عموما لا يتجاوز الإطار الزمكاني الذي يعيش فيه.

لهذه الأسباب نرى أن استغلال تلك الموسوعة تاريخيا مفيد للغاية. هذا في صورة أن الباحث يحسن التصرف مع مادتها المتشعبة.

(31) بالنسبة إلى عبد المجيد تركي انظر مقاله «Le Muwatta de Malik», dans *Studia Islamica*, 1977, p.6.

(32) هذا نقلا عن محمد المختار ولد السعد : «الفتاوى الفقهية والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي الموريتاني»، الكراسات التونسية، مجلد XLIX عدد 175، الثلاثية الرابعة لسنة 1996 (ص 11-62). ص 16، انظر ما ذكره محمد مزين ص 31 من نفس المقال.

لذلك الصنف من المصادر أهمية حيوية أخرى تتمثل في الرصيد اللغوي الذي تحتويه. فبمقارنة معنى عبارة معينة وردت في المدونة، بما هو عليه في مصادر فقهية لاحقة، يمكن أن نتعرف على مظاهر تطور جملة من العبارات في اللغة العربية. على أننا قمنا بمحاولات في هذا الصدد وأمكن لنا أن نعرف بكلمات لم ترد في المعاجم العربية، بما فيها معجم ابن منظور وتكملة المعاجم العربية لدوزي. برز هذا خاصة في مقالنا الذي يهم مشاكل المياه في المدينة الإسلامية.

من ناحية أخرى لاحظ م. موراني مدى حرص المدرسة المالكية القيروانية وغيرها على الدقة في رواية كتب الفقه لا سيما المدونة، وهو أمر يبعث على الطمأنينة عند استعمال مسائلها تاريخيا. نبه محمد حجي من جهته إلى مدى حرص الونشريسي على الأمانة العلمية عند نقله لنصوص الأسئلة. فهو يأتي بها «على حالها ولو أنها في الغالب محررة من طرف عوام وأشباه عوام»⁽³³⁾. ساهم هذا الأمر أحيانا في تفسير حضور بعض العبارات الدارجة في المعيار أو حتى بعض الأخطاء اللغوية.

من عيوب كتب الفقه :

إلا أن الأخطاء الموجودة في معيار الونشريسي لم تتأت من العوام فحسب، فقد ينحرف الفقهاء أحيانا «عن الأسلوب الفصيح، لا سيما عندما يتحدثون عن العادات والأعراف المحلية»⁽³⁴⁾.

استعمل الفقهاء من جهة أخرى ألفاظا ومصطلحات خاصة بهم يصعب أحيانا على غير المتخصص في الفقه حسن فهم فحواها. مالوا إلى التعقيد في تعبيرهم عن بعض المسائل، وأحيانا أخرى إلى الاختصار المخل بما جعل الباحث محتارا أحيانا عند ما يحاول فكّ طلاسم تلك المسائل.

(33) محمد حجي، مقدمة المعيار للونشريسي، ج 1، ص 2.

(34) محمد حجي، مقدمة المعيار للونشريسي، ج 1، ص 2، على أن تلك الأخطاء يمكن أن تتأتى أيضا من النسخ أو من المحقق ذاته للنص.

والأخطر من هذا أنهم يعمدون عموماً إلى تجريد النوازل المطروحة عند تدوينها. فهم يحذفون منها بعض التفاصيل المهمة التي تخص مثلاً اسم صاحب النازلة أو مكان وقوعها أو تاريخ ذلك⁽³⁵⁾، وهي جوانب لا تساعد أحياناً الباحث على حسن استغلال تلك النوازل تاريخياً⁽³⁶⁾.

وفي إطار حديثه عن عيوب كتب النوازل والفتاوى، أكد محمد حسن «غياب التسلسل الزمني وإهمال التواريخ حتى أن النازلة الواحدة جمعت أقاويل مفتين ينتمون إلى مجالات وأزمنة مختلفة»⁽³⁷⁾.

وعند تدوين الفتاوى، يبدو أن الفقهاء يعمدون إلى عملية انتقائية. فهم لا يدونون منها إلا التي يعترفون بها أو على الأقل التي يعترفون بصحة حكمها⁽³⁸⁾. وهذا يعني أن عملية التدوين تخضع أحياناً لنوع من الرقابة أشار أيضاً يوسف شاخيت إلى وجود ظاهرة «القضايا المختلقة» (Procès fictifs). وهي نوع من الحيل الشرعية التي يلجأ إليها الفقهاء حتى يبرروا حكماً ما أو قراراً، مثلاً عندما يرغبون في تأكيد صحة حبس⁽³⁹⁾.

حوت كتب الفتاوى أحياناً أخرى بعض مسائل غلبت عليها صبغة نظرية. وأحسن مثال نقدمه هنا يخص اختلاف فقهاء المالكية في جواز

(35) ذهب دفيد بوارز إلى أبعد من هذا، فقد عاب على كتب النوازل لا سيما المعيار تجاهلها علاقات القرابة الدموية بين المتخاصمين. وفي هذا مبالغة من جانبه (نفس المقال، ص 297). على أن مثل تلك التفاصيل لا تنعدم تماماً من البعض من كتب الفقه، وأحسن مثال عن ذلك تقدمه أحكام ابن سهل الكبرى، انظر وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى لابن سهل، تحقيق محمد عبد الوهاب خلاف، مراجعة وتقديم محمود علي مكّي، القاهرة، 1980، ص 61-62، 68-69.

(36) حول هذه النقطة انظر بيار قيشار، نفس المقال، ص 759-760، انظر أيضاً محمد حسن، نفس المقال، ص 6.

(37) محمد حسن، نفس المرجع، ص 21.

(38) تحدّث يوسف شاخيت في هذا الشأن عن نوع من الإجماع بين الفقهاء على صحة ذلك الحكم حتى يضمّوه إلى مدوناتهم (Introduction... op. cit. p. 66).

(39) Schacht, J. Introduction... op. cit., p. 71.

اتخاذ قناة في الطريق العمومية. فإن أجاز ذلك أصبح بن الفرّج (ت).
839/225) في صورة أن الطريق واسعة، فإن ابن بقي بن مخلد (ت).
976/366) منعه (40).

كل هذه العوامل ساهمت في جعل جل الباحثين يعرضون عن
استغلال كتب الفقه وكتب المسائل في الحقل التاريخي. وفي هذا الإطار -
على ما يبدو - حذر جون سوفاجي المؤرخ من استعمال كتب الفقه (41).

ومهما يكن من أمر، فإن النتائج التي توصل إليها من سبقنا من
الباحثين في هذا الميدان، والنتائج التي توصلنا إليها من خلال مقالاتنا، تحتم
على الباحثين مزيد العناية بذلك الصنف من المصادر لا سيما بالنسبة إلى
الفترة الوسيطة (42).

خاتمة ،

مكّنتنا كتب الفقه وكتب المسائل من الغوص في أعماق بعض جوانب
من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية (43) في العهد الوسيط،
فسمحت لنا بالمساهمة في سدّ بعض الثغرات في تاريخ إفريقية إن لم
نقل في تاريخ الغرب الإسلامي، كما مكّنتنا من ردّ أو تعديل بعض

(40) البرزلي، جامع الأحكام، مخطوط المكتبة الوطنية تونس، رقم 4851، ورقة 291 و، ورقة

300 ظ، وانظر مقالنا «L'eau dans la ville de l'Occident musulman médiéval d'après les sources juridiques malikites», Revue d'Histoire Maghrébine, no 102-103, mars 2001, p. 163-220; «La rue dans la ville de l'Occident musulman médiéval d'après les sources Juridiques malikites», Arabica, T. L, fax 3, Juillet 2003, p. 273 - 305.

(41) Jean Sauvaget, op. cit., p. 47.

(42) المنحرف من استغلال كتب الفقه في الحقل التاريخي (نفس المقال، ص 763).

(43) بالنسبة إلى فترة التاريخ الحديث، فالمعطيات تتغير. ففي هذه الفترة تتوفر للباحث مادة وثائقية أغزر.

(44) وبالمقابل لم يمكّننا هذا الصنف من المصادر من أخبار سياسية هامة ونعني هنا أساسا الدونة. ونستغرب بما ذهب إليه ن. كالدان. فقد ذكر أن تلك الموسوعة، تعكس، بدون شك، الوضع السياسي بالقيروان، (نفس المرجع، ص 18).

المسلمات التي خلص إليها بعض المستشرقين من أمثال ر. برنشفيك ومارستن سبايت وخاصة ج. سوفاجي وغيرهم.

على أن الاعتماد على كتب الفقه وكتب المسائل دون غيرها، في كتابة التاريخ، لا يخلو من خطر إمكانية وقوع الباحث في هوة التنظير، مما يخرج عن وظيفته الأصلية. لهذا نرى أنه من الواجب أيضا استعمال كتب التاريخ الكلاسيكية التي تعرفنا بالإطار السياسي العام، وكتب الجغرافيا التي توضح عموما الإطار الجغرافي، وكتب التراجم والمناقب التي تقدم لنا أحيانا صورة حية وواقعية من المجتمع الإسلامي؛ هذا طبعا إلى جانب استعمال نتائج الدراسات الحديثة بما فيها الدراسات الأثرية.